٣ – هل كانت مصر مستعدة للحرب ؟

بكل المرارة والألم أقول إن مصر لم تكن مستعدة للحرب ضد إسرائيل فى ذلك الوقت . فقد كان الكثيرون من القادة يشفقون على الحالة السيئة التى وصلت إليها القوات المسلحة عام ١٩٦٧ لأسباب كثيرة ، جعلتها ضحية الظروف الصعبة التى واجهتها وكانت تعمل فى إطارها .

وإنى إذ أقرر هذه الحقيقة ، وأنا أحد أبنائها وأمضيت كل حياتى العملية فيها ، وشاهدت أحداث هذه الحرب وتطوراتها فى سيناء ، فإنى أهدف من ذلك إلى تحقيق الفائدة للأجيال التى تتحمل المسئولية من بعدنا . وليس هناك ما يدعو لمحاولة التقليل من العوامل والأسباب التى أدت إلى الهزيمة . فقد تعلمنا من حرب يونيو ١٩٦٧ دروساً كانت من الأسس التى بنت عليها مصر استراتيجيتها العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ . هذه العوامل والأسباب متعددة وتحتاج لدراسة طويلة ، لذلك فإنى أركز هنا على بعضها فقط التى أدت مباشرة إلى هزيمة يونيو .

خمسة أعوام قتال فى اليمن :

من النقط البارزة فى تاريخ مصر الحديث ، تلك العمليات العسكرية التى قامت بها قواتنا المسلحة فى اليمن ، والتى يطلق عليها « حرب اليمن » .

لقد قررت القيادة السياسية فى مصر مساعدة ثورة اليمن عند قيامها عام ١٩٦٢ بإرسال عدد قليل من العسكريين لمساعدتها ، وانجذبنا تدريجيا إلى اليمن حتى أصبح

لنا حوالى ثلث القوات البرية يقاتل هناك بدعم من القوات الجوية والبحرية لمدة خمسة أعوام ، فى مسرح عمليات يبعد عن مصر حوالى ألفى ميل ، دون أن تتمكن مصر من حسم الموقف سياسيا أو عسكريا .

ترتب على هذه الحرب خسائر متزايدة فى الأفراد ، واستنزاف لميزانية القوات المسلحة ، وانخفاض فى مستوى التدريب والانضباط العسكرى ، وتدهور فى الحالة الفنية للأسلحة والمعدات وبذلك تأثرت الكفاءة القتالية للقوات المسلحة تماماً .

فالقوات البرية انخفض مستوى تدريبها حتى يتسع الوقت لراحة القوات التى تعود من اليمن واستعادة كفاءة أسلحتها ومعداتها ، أو استعدادها للسفر للقتال هناك .

واستهلكت القوات الجوية بعض طائراتها ومعداتها الفنية لتنفيذ النقل الجوى والاشتراك فى العمليات هناك . ومرت هذه السنوات الخمس دون أن يتم بناء دشم للطائرات فى مصر ، برغم أنه كان أحد الدروس المستفادة من العدوان الثلاثى على مصر الذى قامت فيه القوات الجوية الإنجليزية والفرنسية بتدمير مطاراتنا الرئيسية وطائراتنا على الأرض .

وتحملت القوات البحرية عبء النقل البحرى المستمر ، وتأمين خطوط المواصلات فى البحر الأحمر ، الأمر الذى أثّر تدريجيا على الكفاءة الفنية للسفن الحربية .

وانخفض مستوى الانضباط العسكرى خلال فترة الحرب ، بحكم طبيعة الحرب فى هذا المسرح التى لم تكن حربا نظامية بالمعنى العسكرى المفهوم .

لقد كانت حرب اليمن عملية بوليسية تقاتل فيها قواتنا المسلحة قوات غير نظامية تقوم بحرب عصابات فى مسرح عمليات جبلى . ومن الطبيعى أنه كان لقواتنا فى اليمن التفوق الكامل فى التسليح وقوة النيران ، مما أعطى انطباعاً خاطئاً لدى بعض القوات عن الحرب ضد إسرائيل فى أرض صحراوية مكشوفة تحت ظروف تختلف تماماً عن ظروف حرب اليمن ، خصوصاً إذا كان للعدو التفوق العسكرى .

والأثر الخطير لحرب اليمن ، هو أن القيادة العليا للقوات المسلحة وجهت كل جهودها الرئيسية لليمن لمدة خمس سنوات ، أهملت فيها مسرح العمليات الرئيسى فى سيناء ضد العدو الرئيسى إسرائيل . وكانت النتيجة أنه لم يتم إعداد وتدريب القوات للحرب ضد

إسرائيل ، كما لم يتم إعداد وتجهيز النطاقات والخطوط الدفاعية فى سيناء تجهيزاً هندسياً متكاملاً ، حيث أكتفى فقط بتجهيز الخط الدفاعى الأول القريب من حدود مصر الشرقية ، ولم يتم تجهيز باقى الخطوط بما فى ذلك خط المضايق الذى يعتبر آخر الخطوط الدفاعية عن مصر من الشرق .

لقد نسيت القيادة العليا اتجاه المجهود الرئيسى لعمل قواتنا المسلحة عند مواجهة التزاماتها المستمرة فى اليمن . وقد يكون مقبولاً نقل المجهود الرئيسى لقواتنا المسلحة من اتجاه استراتيجى إلى اتجاه آخر لحسم الموقف عسكريا ، إلا أن القيادة العسكرية لم تتمكن من حسم الموقف العسكرى فى اليمن ، وفى نفس الوقت أهملت الخطة الدفاعية عن سيناء ، وهو ما ظهرت نتائجه فى حرب يونيو ١٩٦٧ .

□ □ □

قدرت هيئة عمليات القوات المسلحة خطورة هذا الموقف ، ولذلك قدمت تقريراً — وهو فى حقيقته تحذير — للمشير عبد الحكيم عامر القائد العام ، أوصت فيه بعدم التورط فى القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن قواتنا تقاتل فى اليمن بهذا الحجم الكبير الذى وصلت إليه . ويشرح الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات فى هذا الوقت وضع القوات المسلحة وإستراتيجيتها الموضوعة حينئذ . قال[1] :

" كانت الاستراتيجية العسكرية العامة « دفاعية بحتة » بمعنى الدفاع عن سيناء فى حالة وقوع أى هجوم إسرائيلى على أرضها . وكانت هذه الاستراتيجية قائمة على أساس منع القوات الإسرائيلية من اختراق خط الدفاع الأول — على الحدود ، وكانت جميع الخطط الدفاعية القائمة على هذه الاستراتيجية موجهة إلى منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قناة السويس وتدمير القوات التى تخترق النطاق الدفاعى الأول . وكان الحجم الكلى للقوات المسلحة — بما فيها القوات الضاربة فى اليمن — يكاد يكفى لتحقيق هذه المهمة الدفاعية المحدودة ..

بعد استكمال عناصر الخطة « قاهر » (الخطة الدفاعية عن سيناء) فى أوائل ديسمبر ١٩٦٦ ، والتصديق على خطة القيادة العسكرية الشرقية بخصوص أوضاع القوات

---

(١) حديث للفريق أنور القاضى لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة القاهرية بمناسبة مرور ٢١ عاماً على حرب يونيه — آخر ساعة — ٨ يونيو ١٩٨٨ .

المصرية الموجودة تحت قيادتها ، بدأت بعدها هيئة عمليات القوات المسلحة فى وضع تقرير عام عن هذه الخطة لما كان يحوطها وقتئذ من ظروف متداخلة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ بالتحديد ... وأهمها وجود القدر الأكبر من قواتنا فى اليمن – وكانت تقدر بحوالى ثلثى القوات المصرية – وكذا ضعف القدرة القتالية للتشكيلات والوحدات ، وكذا نقص الأفراد والمعدات والتجهيزات عن المستوى المطلوب ، وكذا تهالك جانب من الأسلحة والمعدات نتيجة استهلاكها فى حرب اليمن ...

أقول ، وضعت هيئة العمليات تقريراً حذرت فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل – ولفترة زمنية طويلة قادمة – حتى يمكن تلافى ما سبق ذكره من عيوب ونقائص .

عرضت هيئة العمليات هذا التقرير على الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان الذى وافق عليه فوراً وأمر بعرضه على القيادة العليا . ولم تكتف هيئة العمليات بذلك التحذير المكتوب ، بل كانت تضيف التحذير من أى عمليات تعرضية حتى ولو كانت صغيرة وبحيث لا يتم ذلك إلا بعد عودة القوات المصرية الأساسية من اليمن " .

ويبدو أن المشير عامر تجاهل هذا التقرير ، ولم يضعه فى اعتباره ، عندما وافق خلال مايو ١٩٦٧ على غلق مضيق العقبة الذى يترتب عليه الحرب .

وتمر الأيام ، ويكلف الفريق أول فوزى فى أواخر أغسطس ١٩٦٧ بعد الهزيمة بتسلم الأوراق والخرائط السرية للغاية من خزينة منزل المشير عبد الحكيم عامر فى الجيزة ، فوجد تقرير هيئة العمليات دون أن يبدى المشير عامر عليه أى تعليق .

القرار السياسى بالحرب :

لا شك أن القرار السياسى السليم عن الحرب ، هو ذلك القرار الذى يرتبط بقدرة القوات المسلحة على تحقيقه ، بالاضافة للعوامل السياسية – خارجياً وداخلياً – والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية التى تتحكم فى اتخاذ هذا القرار .

إن اتخاذ القرار على مستوى الدولة لا يترك لتفكير ورأى فرد ، بل يخضع هذا القرار – أياً كان هذا القرار سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً – لدراسات علمية من الأجهزة المتخصصة . ولا شك أن قرار الحرب أو القرار الذى يترتب عليه احتمال

نشوب الحرب هو قرار خطير ، ولذلك يجب بحث كل الحقائق والعوامل التى تحيط بالموقف قبل اتخاذه .

ومن المؤسف والمؤلم أن يكون كلام المشير عامر – إذا صح ما نسب إليه – عندما سأله الرئيس عبد الناصر فى مؤتمر مايو ١٩٦٧ عن استعداد القوات المسلحة لتنفيذ إغلاق المضايق ، بعد أن قال عبد الناصر : « إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠٪ » ، كان رد المشير عامر « برقبتى يا ريس ، كل شىء على أتم استعداد » . كان ذلك هو الفيصل فى الحكم على القدرة القتالية للقوات المسلحة واستعدادها للحرب برغم أنه كلام سطحى لا يستند إلى أساس عسكرى ، كما أن أسلوب اتخاذ هذا القرار السياسى الهام والخطير ليس هو الأسلوب العلمى الصحيح لزج القوات المسلحة فى حرب ضد إسرائيل معروف عنها أن احتفاظها بقوات مسلحة متفوقة على الدول العربية هو مبدأ رئيسى من مبادىء سياستها القومية واستراتيجيتها العسكرية منذ نشأتها .

□ □ □

لقد كان معروفاً للجميع أن حوالى ثلث الجيش العامل وجزءاً من قواتنا الجوية والبحرية يحارب فى اليمن . ومن الطبيعى أن القيادة السياسية كانت تتابع أحداث وتطورات هذه الحرب أولاً بأول ، كما كان طبيعيا أيضاً أن تكون إسرائيل والدول الكبرى على علم تام بحجم قواتنا فى اليمن وتطورات هذه الحرب وتأثيرها على الكفاءة القتالية للقوات المصرية .

ولم يكن خافيا على القيادتين السياسية والعسكرية أن قواتنا المسلحة تعمل بمرتبات السلم المخفضة عندما أتخذ القرار السياسى بإغلاق المضايق . فقد كان هناك قرار أصدره وزير الحربية بتسريح دفعة من الاحتياط قبل موعدها بشهرين مع تأخير استعواض الوحدات بالمستجدين لمدة ثلاثة أشهر بهدف ضغط مصروفات القوات المسلحة تنفيذاً لقرارات ضغط ميزانية الدولة ، وكان هذا القرار يطبق من مارس حتى يونيو ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك احتمال تصعيد الموقف السياسى والعسكرى مع إسرائيل ، وهو ماتم فى مايو ١٩٦٧ .

ولقد ترتب على ضغط المصروفات للاقتصاد أن فوجئت القوات المسلحة بالأزمة

السياسية فى ١٤ مايو ١٩٦٧ وهى تعانى من النقص فى مرتباتها بلغ حوالى ٣٧٪ من الضباط وحوالى ٣٠٪ فى الرتب الأخرى . وكان من الضرورى استكمال هذا النقص بتعبئة الاحتياطى ، بالاضافة إلى استدعاء ضباط وجنود من الاحتياطى لانشاء وحدات إضافية .

ولم يكن النقص مقصوراً على الأفراد ، بل كان يشمل أيضاً نقصاً فى الأسلحة والمعدات فى القوات البرية يوم ١٤ مايو قياسا لمرتبات الحرب . وكان النقص بصفة عامة فى الأسلحة الصغيرة ٣٠٪ ، وفى قطع المدفعة ٢٤٪ ، وفى دبابات التعاون الوثيق ٤٥٪ ، وفى الحملة الميكانيكية من ٤٠ - ٧٠٪ .

وظهر قصور نظام التعبئة منذ بدئها . فقد مرت سنوات دون أن تتاح الفرصة لجهاز التعبئة للقيام بتدريب عملى على تعبئة واستكمال قوات الاحتياط ، واقتصر الأمر على عمل مشروع استدعاء وحدة احتياطية واحدة عام ١٩٦٥ لاختبار درجة استجابة الأفراد إلى أمر الاستدعاء ، ولم يكن هناك تخطيط واقعى لتدريب قوات الاحتياط دورياً بما يضمن وصولها إلى درجة الكفاءة القتالية التى تؤهلها للاشتراك فى الحرب فى ميدان القتال . وقد تجلى ارتباك وقصور نظام التعبئة فى وصول بعض الأفراد إلى سيناء يرتدى بعضهم ملابسهم المدنية التى حضروا بها إلى مراكز التعبئة عند الاستدعاء ، بل كان بعض الأفراد ينضمون إلى وحدات ليست من تخصصهم ، كما تم تعبئة وحدات جديدة من الاحتياط مرَّ عليهم سنوات لم يتم تدريبهم فيها على القتال .

وقد عانت قيادة الجيش الميدانى بسيناء من الوحدات التى وصلتها ، عندما أيقنت من انخفاض مستواها التكنيكى أو الفنى أو الإدارى لضعف تدريبها أو للنقص الموجود بها من الأسلحة والمعدات والحملة عن المرتب المقرر .

وحتى نشوب الحرب كان حجم قوات الاحتياط التى تواجدت فى سيناء يزيد قليلاً على نصف اجمالى الأفراد فى مسرح العمليات .

□ □ □

وقد كنا نتباهى ونعلن سنويا أننا نملك أكبر قوة جوية فى الشرق الأوسط لعدة سنوات سابقة لحرب يونيو ، ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك . فقد كانت كفاءتها القتالية أقل من مستوى السلاح الجوى الإسرائيلى الذى عملت قيادته على تطويره كمًّا

ونوعاً وتدريباً خلال السنوات العشر السابقة لحرب يونيو ، الأمر الذى حقق له النجاح فى ضربته الجوية الأولى وأمكنه تدمير الجزء الأكبر من طائراتنا وهى على الأرض خلال الساعات الثلاث الأولى من الحرب .

لقد تأثرت قواتنا الجوية بالنقص فى عدد الطيارين المقاتلين المدربين حيث أن عددهم كان أقل من عدد الطائرات . فضلاً عن ذلك فإن مطاراتنا لم تتخذ فيها الاجراءات التى تكفل تأمين الطائرات وتوفير وسائل الدفاع الجوى لحمايتها . ومن الطبيعى فإن إنشاء قوات جوية على درجة عالية من الكفاءة - كمًّا ونوعاً وتدريباً - يتطلب أن يكون قائد القوات الجوية وقيادته على درجة عالية من الكفاءة والخبرة ، كما يتطلب من القائد العام والقيادة العليا للقوات المسلحة الفهم الكامل لدور القوات الجوية فى الحرب وتقديم كل جهد ممكن للارتقاء بمستوى هذا السلاح المؤثر والهام كأحد الفروع الرئيسية للقوات المسلحة . وقد كنا نفتقد ذلك قبل أزمة مايو ١٩٦٧ حيث أن المظاهر الخادعة كانت تطغى على الجوهر .

وعن الدفاع الجوى - وكان من مسئولية قيادة القوات الجوية حينئذ - فقد كانت وسائله ليست كافية للدفاع عن المطارات والقوات البرية والبحرية والأهداف الحيوية بالدولة . كما أن مجالات الكشف الرادارى كانت محدودة مع عدم قدرتها على اكتشاف الطائرات المعادية التى تطير على ارتفاع منخفض أقل من ٥٠٠ متر ، وهو ما لا يوفر إنذاراً مبكراً لقواتنا عن هجوم العدو الجوى الأمر الذى ساعد إسرائيل على نجاح ضربتها الجوية الأولى صباح الخامس من يونيو .

وليس من المتصور أن يكون موقف القوات الجوية والدفاع الجوى غير معروف للقيادة العليا للقوات المسلحة والمشير عامر عندما قرر فى الاجتماع السياسى فى مايو أن القوات المسلحة جاهزة وعلى أتم استعداد لتنفيذ إغلاق مضيق العقبة . ومن الواضح أن إسرائيل كانت على علم تام بالقدرات الحقيقية لقواتنا الجوية والدفاع الجوى عندما قررت شن الحرب ضدنا .

□ □ □

أما عن مستوى التدريب فى القوات المسلحة ، فإن عام ١٩٦٧ كان من أسوأ السنوات من الناحية التدريبية بعد أن انخفض مستوى التدريب إلى أقل مستوى بقرار من القيادة العامة .

لقد كان التدريب من مسئوليات المشير عامر عندما توزعت المسئوليات بينه وبين وزير الحربية شمس بدران ، وكان المشير عامر غير متفرغ للعمل العسكرى بحكم مسئولياته الأخرى على مستوى الدولة ، ولذلك كان مروره وزياراته للوحدات والتشكيلات تأخذ الطابع المعنوى أكثر من أى عمل آخر . وقد قام بثلاث زيارات تفتيشية خلال خمس سنوات من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ للوحدات المتمركزة فى سيناء فى الأحوال العادية ، وبالتالى لم يكن قادرا على الإلمام بمستوى التدريب الحقيقى للقوات كما لم يكن قادراً على الوقوف على الكفاءة القتالية للقوات . .

وظهر ذلك واضحاً أثناء فترة حشد القوات فى سيناء عندما بدأ التفكير فى القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل بحجم صغير من القوات لتحقيق أهداف محدودة . فوجىء المشير عامر عندما قال له الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى إن قواته غير مدربة على الهجوم . وكان ذلك يعنى أن القائد العام لا يعرف كفاءة قواته التى يتم حشدها فى سيناء .

الحالة الداخلية فى مصر :

وكيف كانت الحالة الداخلية فى مصر فى عام ١٩٦٧ . يشرح الرئيس السادات هذه الحالة فى كتابه « البحث عن الذات » بقوله :

" إن الصراع على السلطة على مستوى القمة الذى بدأ فى أول الستينات قد ازداد اتساعاً وازداد التمزق ، لأن الحقد أصبح دفينا بين عبد الناصر وعامر ، وعامر وحده والباقين ، وعبد الناصر وحده والباقين . كان هذا الموقف هو المقدمة الأولى لهزيمة ١٩٦٧ ...

فى سنة ١٩٦٥ كانت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى حالة يرثى لها . أصبح كل شىء فى البلد يعهد به إلى القوات المسلحة أو البوليس الحربى ، النقل العام مثلاً فى حالة سيئة فيتبع القوات المسلحة لاصلاحه ، الثروة السمكية تشرف عليها القوات المسلحة .

انتهت سنة ١٩٦٦ والصراع بين عبد الناصر وعامر على أشده ، فكل منهما متربص بالآخر وخاصة أن عامر كان كل يوم يوسع رقعة سلطانه ... وتراكمت السلطات

فى يد عامر حتى أصبح الآمر الناهى والمتحكم فى مصير الناس ، وفى كل ما يتعلق بالبلد من أحداث ...

هكذا دخلنا سنة ١٩٦٧ والكآبة تخيم على البلاد ، فالبلاد مفلسة لأن الخطة طموح ولا يوجد المال الكافى لتمويلها .

وفى يوم جمعة فى فبراير ١٩٦٧ ذهبت لزيارة عبد الناصر وفى الحديث الذى دار بيننا قال عبد الناصر : « والله الصورة سيئة وأنا حاسس إن إحنا داخلين على كارثة » " .

الاستراتيجية العليا لمصر :

عندما تهدف الدولة لدخول حرب بمبادأة منها أو تتعرض لعدوان خارجى ، لا بد أن يكون لها استراتيجية عليا تخضع لها كل قطاعات الدولة لتحقيق أهدافها السياسية . فقبل تصعيد الموقف بين مصر وإسرائيل فى مايو ١٩٦٧ ، أو أثناء فترة التصعيد كان من الواجب وضع هذه الاستراتيجية لتحديد الهدف السياسى المطلوب تحقيقه ، وبالتالى يكون الهدف الاستراتيجى العسكرى واضحاً .

فقد كان السؤال الذى يحتاج إلى إجابة : بأى هدف سياسى يتم حشد القوات فى سيناء ؟

لقد أعلن أنه لمعاونة سوريا فى حالة اعتداء إسرائيل عليها . ومعنى ذلك أن الهدف الاستراتيجى العسكرى كان هجومياً ، وبالتالى تتخذ قواتنا أوضاعها التى تسمح بتنفيذ عمليات هجومية مخططة ومنسقة مع سوريا وهذا لم يكن موجوداً ، أو وضع خطط جديدة تحقق الهدف السياسى وهذا لم يتم . أما إذا كان حشد القوات فى سيناء لتنفيذ إغلاق مضايق تيران - مدخل خليج العقبة - فمعنى ذلك أن يكون الهدف الاستراتيجى العسكرى دفاعياً ، وبالتالى تتخذ القوات أوضاعها الدفاعية طبقاً للخطة الموضوعة للدفاع عن سيناء وهى الخطة (قاهر) . وهذا لا يمنع من تحول القوات من الدفاع إلى الهجوم أو العكس حسب الموقف .

عندما صدر ظهر يوم ١٤ مايو قرار رفع حالة الاستعداد إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال ، بدأت القوات فى التنفيذ لمقابلة الأوضاع السياسية العسكرية التى واجهتها

تباعاً على ضوء القرارات السياسية المتتالية التى صدرت من القيادة السياسية . واستمرت إجراءات القوات المسلحة لمدة ٢٣ يوماً لم تتوقف حتى بدأ العدو هجومه صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

فقد اتخذت المنطقة العسكرية الشرقية (الجيش الميدانى فى سيناء) إجراءات تنفيذ الحشد فى سيناء فى الاطار العام للخطة (قاهر) حتى يوم ١٧ مايو .

وعندما صدر القرار السياسى بسحب قوات الطوارىء الدولية ، ثم القرار السياسى الآخر باغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣ مايو ، أصبح من المحتم احتلال منطقة شرم الشيخ وتأمين قطاع الطور - شرم الشيخ . واستتبع إعلان إغلاق المضيق ضرورة تأمين قطاع غزة ، وتقوية القوات فى سيناء لمواجهة ما قد تقوم به إسرائيل من عمل عسكرى للرد على إغلاق المضيق . وكان قرار إغلاق مضيق العقبة بداية تغيير جوهرى فى الخطة الدفاعية عن سيناء ، وزيادة القوات المكلفة بمهام هذه الخطة ، كما كانت بداية التفكير للقيام بأعمال تعرضية محدودة داخل النقب .

أدى احتلال شرم الشيخ إلى فتح محور جديد لعمل القوات المسلحة تشترك فيه قوات برية وبحرية وجوية . وتوالت التدعيمات على قوات شرم الشيخ ، وتعددت المهام ، وأصبحت القوات فى هذه المنطقة غير متجانسة . ولقد أظهرت الأعمال التى تمت فى هذا القطاع عسكرياً ، أن استعادة مصر لسيطرتها على مياهها الاقليمية فى مدخل خليج العقبة لم تحظ مسبقاً بالدراسة الموضوعية الدقيقة التى يتطلبها هذا الاجراء عندما يتطلب الأمر ذلك ، برغم مرور حوالى عشر سنوات منذ تواجد قوات الطوارىء الدولية بها .

□ □ □

وبدأ الاهتمام السياسى بقطاع غزة . ففى يوم ٢٥ مايو عقد مؤتمر فى القيادة العامة برئاسة الرئيس عبد الناصر حضره المشير عامر ورئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة - برية وجوية وبحرية - ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميدانى ومدير المخابرات الحربية .

عرض فى هذا المؤتمر فكرة خطة تعرضية تهدف إلى عزل منطقة إيلات . لم

يقتنع الرئيس عبد الناصر بالهدف الذى يمكن تحقيقه من هذه العملية المحدودة . ولفت النظر إلى أهمية قطاع غزة لأن سقوطه يعنى الكثير بالنسبة لمصر ويؤثر على هيبتها بدرجة كبيرة ، ويرى أن القوات المخصصة له أضعف من أن تقف أمام هجوم إسرائيلى . ولذلك يرى ضرورة تقوية القطاع بقوات أكثر وذوات كفاءة قتالية مناسبة حتى تجبر إسرائيل على التفكير أكثر من مرة إذا أرادت مهاجمة القطاع . وانتقل الرئيس فى حديثه إلى شرم الشيخ ، وكان يرى ضرورة تأمين المنطقة الغربية لمنطقة شرم الشيخ واحتلال الطور ، واتخاذ جميع الاجراءات التى تضمن صمودها والقضاء على أى قوات إسرائيلية معادية قد تهاجمها .

وفى اليوم التالى - ٢٦ مايو - بدأ تنفيذ تقوية منطقة رفح حتى لا ينعزل قطاع غزة عن سيناء . وكلفت بهذه المهمة فرقة شكلت حديثاً تشمل لواءات من تشكيلات أخرى أنتزعت من مواقعها المخصصة لها فى الخطة الدفاعية . ونتيجة لذلك تحرك اللواء المشاه الذى كان يدافع عن منطقة العريش وتدرب على الدفاع عنها عدة شهور ، تحرك إلى منطقة رفح بينما كلف لواء آخر ليحل محله فى منطقة العريش . وبتنفيذ تقوية منطقة رفح تعدل الحد الأساسى للدفاع عن سيناء فى المحور الشمالى عدة كيلومترات شرقاً ، الأمر الذى تطلب تغيير المهام للقوات والقيام بسلسلة جديدة من الاجراءات استعداداً للمعركة فى المواقع الجديدة .

واتجه التفكير للقيام بعمليات تعرضية محدودة داخل إسرائيل ، وكُلفت قيادة الجيش الميدانى والتشكيلات بالتخطيط لها . ولم يكتب لهذه الخطط أن توضع موضع التنفيذ .

ثم صدرت أوامر القيادة العامة بدفع الفرقة الرابعة المدرعة - وهى الإحتياطى الاستراتيجى للدولة - إلى سيناء لتتمركز شرق خط المضايق . واستمر تدفق قوات أخرى إلى سيناء .

وبذلك أصبح التغيير شاملاً وجذرياً فى الخطة الدفاعية (قاهر) .

□ □ □

ازداد غموض الموقف أمام قائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن نتيجة للتغيير والتعديل المستمر فى المهام ، وتكليف بعض التشكيلات للقيام بأعمال تعرضية داخل إسرائيل ، ووصول الفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء والتى لا تستخدم باعتبارها الاحتياطى

الاستراتيجى إلا بأوامر من المشير عامر . لذلك أوفد رئيس عمليات الجيش إلى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة بالقاهرة يحمل أسئلة للحصول على إجابات عنها . وكانت الأسئلة هى :

- ما هى مهمة الجيش الميدانى بالتحديد ، وما هو تخطيط القيادة العليا لاستخدام الجيش ؟
- ما هى خطط العمليات التعرضية ومدتها ؟
- ما هى مهمة الفرقة الرابعة المدرعة ؟
- ما هى أوضاع وتجميع قوات العدو ونواياه المحتملة ؟

ومن الواضح أن توجيه هذه الأسئلة من قائد الجيش الميدانى يبين مدى الغموض والارتباك الذي كان يسود الموقف الأمر الذى كان له انعكاس على عمل قيادة الجيش والقوات تحت قيادته .

وصدرت توجيهات عمليات المشير عامر بتحديد مهمة الجيش الميدانى فى سيناء وقطاع غزة لتكون منع قوات العدو من اختراق الدفاعات وهزيمتها ومنعها من الوصول إلى قناة السويس . كما يستعد الجيش بجزء من قواته للقيام بأعمال تعرضية محدودة فى النقب الجنوبى . وهذه المهمة يتم تنفيذها بالتعاون مع الاحتياطى العام والقوات الجوية والدفاع الجوى .

وكان ذلك – حتى ٣١ مايو – خروجاً كاملاً عن الخطة الأصلية (قاهر) .

وحدثت تغييرات أخرى فى الخطة الدفاعية بعد ذلك نتيجة لخدعة إسرائيلية استجابت لها القيادة العامة وإدارة المخابرات الحربية . وملخصها أن إسرائيل سوف تهاجم قواتنا فى سيناء من اتجاه مختلف عن التقدير السابق ، الأمر الذى ترتب عليه نقل القوات إلى هذا الاتجاه الجديد مما كان له تأثير آخر على أوضاع القوات .

□ □ □

وجاء مساء يوم ٢ يونيو حيث عقد الرئيس عبد الناصر مؤتمراً بالقيادة العامة حضره المشير عامر ووزير الحربية شمس بدران ورئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات ومدير المخابرات الحربية والفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى وآخرون . شرح الرئيس عبد الناصر الموقف ، وتوقع قيام إسرائيل بالهجوم ضد مصر خلال ٤٨ –

٧٢ ساعة ، وأن تبدأ عدوانها بضربة جوية ضد قواتنا الجوية للحصول على التفوق الجوى ، وطلب الاستعداد لتلقى هذه الضربة وتقليل خسائرها . كما أوضح الرئيس أن إسرائيل تعتمد فى حربها على المفاجأة وأن تكون معركتها قصيرة . ونتيجة لهذا المؤتمر أصبح على القوات المسلحة أن تخوض عملية دفاعية مع قبول تلقى الضربة الجوية المعادية الأولى .

وتلخيصاً لما حدث خلال فترة الاستعداد للحرب ، فإن مهمة الجيش الميدانى فى سيناء تغيرت أكثر من مرة . فقد كانت خلال الأيام الأولى من الأزمة هى الدفاع عن سيناء فى إطار الخطة (قاهر) ، ثم أصبحت الدفاع ضد هجوم العدو مع القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل لتحقيق أهداف محدودة ، ثم أصبحت الدفاع ضد هجوم العدو مع قبول تلقى الضربة الجوية الأولى .

وتغيرت فكرة الدفاع عن سيناء تغييراً شاملاً وجذرياً ، ونقلت كل القوات البرية إلى سيناء بما فى ذلك الاحتياطى الاستراتيجى للدولة . وتغيرت وتعدلت أوضاع القوات على المستوى التكنيكى ، وتغيرت حدود وعمق المجهود الرئيسى للدفاع ، ولم يتم تجهيز خط المضايق للدفاع علماً بأنه آخر الخطوط الدفاعية فى سيناء . وبذلك فقد الدفاع اتزانه ، وأصبحت قواتنا أقل استعداداً للحرب عما يجب برغم مضى - بنهاية يوم ٤ يونيو - ثلاثة أسابيع منذ بدء الحشد .

□ □ □

وفى تقديرى أنه منذ بدء الأزمة فى ١٤ مايو ١٩٦٧ حتى صباح يوم ٥ يونيو ، كان هناك انفصال بين الفكر السياسى والفكر العسكرى . ولا شك أن المشير عامر كان على علم بكل تطورات الموقف السياسى ، إلا أنه لم يعط العناية اللازمة - بصفته القائد العام - لتحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى ووضعه موضع التنفيذ مع القيادة العامة للقوات المسلحة .

إن هذا الخلل - فى رأيى - جاء نتيجة لعدم وجود استراتيجية عليا للدولة لمواجهة هذه الأزمة ، وبالتالى عدم وجود استراتيجية عسكرية ، فانعكس ذلك بطريقة سلبية خطيرة على استعداد القوات للقتال .

لقد كان المكسب الذى حققته اسرائيل من إشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر

عام ١٩٥٦ هو تأمين الملاحة البحرية الإسرائيلية عبر خليج العقبة بوجود قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ . وانتظمت الملاحة الإسرائيلية فى الخليج طوال عشر سنوات .

وإزاء هذا الموقف كانت القيادة السياسية فى مصر تنتظر الفرصة المناسبة لاستعادة سيادة الدولة على المياه الاقليمية فى مدخل الخليج . وفى نفس الوقت كانت إسرائيل تعلن أن حرية الملاحة فى الخليج أمام سفنها ترتبط بأمنها القومى ، وتصرح بأن سياستها تفرض عليها شن الحرب إذا تعرضت سفنها للمنع من الملاحة فيه . وهكذا كانت أسباب المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل عن هذه القضية قائمة وواضحة .

وبرغم مرور عشر سنوات على هذه القضية ، فإن القيادة السياسية فى مصر لم تضع استراتيجية عليا محددة لإعادة السيطرة على مياهنا الاقليمية فى مدخل الخليج ، بحيث تكون الخطط جاهزة - سياسياً وعسكريا - عندما تتاح فرصة تنفيذها بنجاح . فإن تتبع الأحداث الرئيسية منذ أن أعلنت مصر يوم ١٨ مايو قرار إنهاء وجود قوات الطوارىء الدولية ، ثم إغلاق مضيق الخليج ، أظهرت كأن المشكلة وليدة الساعة حيث لم يكن هناك تخطيط سياسى وعسكرى مسبق لفرض الارادة السياسية المصرية لاغلاق المضيق .

ومن هنا انعكس ذلك على القرارات والخطط والأوضاع العسكرية بطريقة سلبية ، أدت فى النهاية إلى أن القوات لم تكن قد استكملت استعدادها للقتال عندما بدأ العدو الإسرائيلى هجومه صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

القيادة والسيطرة :

وكان أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة يمثل خطورة كبيرة على كفاءة القوات واستعدادها للقتال وإدارة العمليات الحربية .

فقد كانت كل من قيادة القوات الجوية والقوات البحرية تعمل على الاستقلال والانعزال عن القوات البرية مما أضعف قيادة وسيطرة هيئة أركان حرب القوات المسلحة (القيادة العامة للقوات المسلحة) على القوات ، وأصبحت روح التعاون بين أفرع القوات المسلحة ضعيفة برغم أن التعاون مبدأ من مبادىء الحرب لا يمكن تجاهله لنجاح أى عمليات ، فالمعركة الحديثة هى معركة أسلحة مشتركة .

وعلى قمة الجهاز العسكرى كانت هناك سلطتان عسكريتان . فالمشير عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة كان يتولى مسئوليات العمليات والتدريب والتنظيم ، أما شمس بدران وزير الحربية – مدير مكتب المشير عامر قبل تعيينه وزيراً – فقد تولى كل السلطات التى تتحكم فى الأفراد مثل تعيين الضباط وترقياتهم وإنهاء خدمتهم وعلاجهم وأعمال المخابرات والشرطة العسكرية والشئون القضائية والتوجيه المعنوى . ومن هنا كان تأثيره شديداً على قيادات وضباط وجنود القوات المسلحة .

بالاضافة لذلك فإن المشير عامر كان يتولى مسئوليات سياسية وتنفيذية كثيرة على مستوى الدولة جعلته غير متفرغ لأعمال القوات المسلحة فى العمليات والتدريب التى تحتاج إلى قدرة فى التخصص وتفرغ كامل للعمل العسكرى .

□ □ □

وأصبحت موضوعات الأمن لها الأسبقية الأولى والأهمية القصوى بالنسبة لأى عمل عسكرى آخر ، وأصبحت فكرة الولاء قبل الكفاءة تسود العمل فى القوات المسلحة . وطبقت هذه الفكرة بوضوح فى نشرات التنقلات التى تمت بين القادة – قبل وأثناء فترة الحشد – مما جعل بعض التشكيلات الميدانية يتولى قيادتها أهل الثقة وليس أهل الكفاءة .

وكان موضوع الأمن هو الموضوع الأول الذى يشغل بال المشير عامر والوزير شمس بدران ، وتعددت الأجهزة التى تعمل لتحقيق أمن القوات المسلحة . ومن هنا تحول مجهود إدارة المخابرات الحربية – كأسبقية أولى – لموضوعات الأمن ، ولم تعط الأهمية الواجبة للحصول على المعلومات عن العدو ومتابعة حجم وأساليب قتاله وتقدير نواياه .

ولذلك كانت المعلومات عن العدو ونواياه قاصرة وأقل من المستوى المطلوب أثناء الأزمة ، فكانت تقاريرها تتأرجح بين نوايا اسرائيل الهجومية والدفاعية . فلم تتمكن هذه الادارة من اكتشاف خطة خداع العدو ، فأصدرت تقريرا فى أول يونيو ١٩٦٧ تقدر فيه أن الهجوم الرئيسى لاسرائيل ينتظر أن يكون فى اتجاه المحور الجنوبى للجبهة بقواته المدرعة ، وظهر فيما بعد عندما نشبت الحرب أن هذا المحور كان محورًا ثانوياً خداعياً . كما أن إدارة المخابرات الحربية لم تحصل على معلومات

صحيحة أو تحليل سليم للقدرة القتالية للسلاح الجوى الإسرائيلى ولا أسلوب قتال العدو الجوى فى توجيه ضربته الجوية المنتظرة . وفى الوقت الذى أصدرت فيه هذه الإدارة تقريراً يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ تقدر فيه أن إسرائيل لا ينتظر قيامها بالهجوم ضد مصر ، كان الرئيس عبد الناصر يحذر القادة فى نفس اليوم من نوايا إسرائيل الهجومية التى ينتظر أن تبدأ فيها الحرب خلال ٤٨ - ٧٢ ساعة .

وعلى الجانب الآخر تمكنت أجهزة مخابرات إسرائيل من جمع معلومات كافية وصحيحة عن حجم قواتنا وقدراتها وأوضاعها ونواياها - خلال سنوات ما قبل الحرب وأثناء فترة حشد القوات فى سيناء - الأمر الذى حقق لها نجاح الهجوم بصفة عامة ونجاح تنفيذ الضربة الجوية الأولى ضد مصر والأردن وسوريا بصفة خاصة .

وعلى ذلك يمكن القول إن الأساليب التى أتبعت لتحقيق أمن القوات المسلحة أبعدت أجهزة جمع المعلومات عن العدو عن عملها الرئيسى وهو « العدو الإسرائيلى » .

والحق يقال إن إدارة المخابرات الحربية قامت بدورها بنجاح فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما ركزت مجهودها للحصول على المعلومات عن العدو وقدراته ونواياه .

القيادة المتقدمة فى سيناء :

عندما أعلنت حالة الطوارىء القصوى وتقرر حشد القوات فى سيناء فى منتصف مايو ، رأت القيادة العليا للقوات المسلحة تشكيل « مركز قيادة متقدم » فى سيناء ، وهو ما لم يكن مقرراً من قبل حسب الخطة الدفاعية (قاهر) . تشكل هذا المركز بصفة عاجلة من الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية واللواء أحمد إسماعيل وأنا ومجموعة قليلة من الضباط .

تحرك « مركز القيادة المتقدم » إلى الاسماعيلية يوم ١٧ مايو ، ثم إلى الموقع الذى تم اختياره فى سيناء بحيث يكون خلف قيادة الجيش الميدانى الذى يشمل كل قوات سيناء ويقوده الفريق صلاح محسن .

وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجيش الميدانى ، ولذلك عندما صدر تشكيل « مركز القيادة المتقدم » وتعيين الفريق أول مرتجى قائداً

« لجبهة سيناء » كان من الضرورى توضيح موقف هذه الحلقة الاضافية فى سلسلة القيادة . ويقول الفريق أول مرتجى[1] :

" جاء فى توجيهات المشير عامر إنشاء « مركز قيادة متقدم » فى سيناء ، وهو ما لم يكن مقرراً من قبل حسب الخطة الدفاعية (قاهر) ...

عينت قائداً للجبهة وهو منصب لم يكن مقرراً من قبل ، وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجيش الميدانى . وكنت حتى ذلك الوقت أشغل منصب القائد السياسى العسكرى لمسرح العمليات باليمن ، وفى الوقت نفسه قائد القوات البرية والتى لم يدخل ضمن مسئولياتها التخطيط للعمليات ولذلك لم تكن مكلفة بأى خطط عمليات ، إذ كانت هذه المسئولية تقع على كاهل هيئة عمليات القوات المسلحة كجهاز تخطيط لرئيس أركان حرب القوات المسلحة ونائب القائد الأعلى . ومن هيئة العمليات تصدر توجيهات العمليات إلى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية (قيادة الجيش الميدانى) التى تدرسها مع أجهزتها تم تضع قرارها على ضوئها ثم تعرضها على رئيس الأركان وأجهزته ليقرها ... وتعرض بعد ذلك على نائب القائد الأعلى فى وجود واضعى الخطة ... للتصديق عليها .

وعندما أبديت وجهة نظرى للمشير بأن اختصاصات قيادة الجبهة التى صدرت لا تمكنها من قيادة المعارك والسيطرة عليها ، وعليه فوجودها يعتبر حلقة إضافية فى سلسلة القيادة لا داعى لها ، إلا أن المشير كان يبرر موقفه بأنه سيتواجد فى مركز القيادة المتقدم وهو فى نفس الوقت قيادة الجبهة قبل العمليات بفترة وانه سيقود المعارك وبالاشتراك مع قيادة الجبهة ، وأن قائد الجبهة فى هذه الحالة سيكون بمثابة رئيس أركانه . ولو أن تبرير المشير غير مقنع ، إلا أن الجو السائد فى ذلك الوقت بأن الحرب لن تنشب ، ولذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة ودون تقدير خطورة اندلاع حرب مع إسرائيل " .

□ □ □

لقد أقلق بالنا – أثناء وجودنا فى سيناء – طبيعة العمل فى « مركز القيادة المتقدم » ومسئولياته فى ممارسة القيادة والسيطرة على القوات . فالقوات يتم حشدها وفتحها

---

(١) الفريق أول عبد المحسن مرتجى – الفريق مرتجى يروى الحقائق – ص ٥٨ – ٦٠

واصدار تعليمات العمليات لها من القيادة العامة بالقاهرة ، كما أن الفريق صلاح محسن وقيادته على اتصال مباشر ومستمر بالقاهرة باعتبارها القيادة الميدانية التي تقود كل القوات فى سيناء . وأصبح واضحاً أن مركز القيادة المتقدم هو حلقة غير مفيدة بين القيادة العامة وقيادة الجيش الميدانى . وعندما أرسلت القوات إلى شرم الشيخ لاغلاق المضايق اعتباراً من يوم ٢٣ مايو أمام الملاحة الإسرائيلية ، وضعت تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة بالقاهرة ، ولم يكن « لمركز القيادة المتقدم » علاقة بهذه القوة أو ما يدور فى منطقة شرم الشيخ . واستناداً إلى هذه الحقائق والواقع فإن تسمية « قيادة جبهة سيناء » لم يكن صحيحاً من الناحية النظرية أو من الناحية العملية .

ودارت مناقشة بين اللواء أحمد إسماعيل والفريق أول مرتجى أمامى فى مركز القيادة المتقدم عن دور هذا المركز فى الحرب . وانتهت المناقشة إلى أن هناك قائداً عاماً واحداً هو المشير عامر ، وأن إدارة الحرب تتم بواسطة القيادة العامة ، وبالتالى ليس مطلوباً منا أن نتخذ القرارات التى قد تؤثر على خطة القيادة العامة ، ولا أن نصدر تعليمات لأننا غير قادرين على متابعة تنفيذها ، وليس لدينا قوات احتياطية نؤثر بها على المعركة لأن قيادة الجيش الميدانى تقود جميع قوات سيناء . ولذلك فإن المركز قد فتح ليعمل منه القائد العام المشير عامر عندما يصل إلى سيناء للقيادة والسيطرة فى بعض المواقف أثناء إدارة العمليات كما هو معروف .

وللحقيقة والتاريخ لم يمارس مركز القيادة المتقدم خلال الفترة من وقت انشائه حتى انتهاء الحرب عملاً ذا قيمة أو فعالية ، بل إن أهم وأخطر القرارات التى اتخذت أثناء الحرب – الانسحاب العام من سيناء – صدرت عن القائد العام إلى قائد الجيش الميدانى ، وجرى تنفيذه دون علم مركز القيادة المتقدم ودون الاستعانة برأى الفريق اول مرتجى فى هذا القرار أو طريقة تنفيذه .

الموقف العسكرى قبيل نشوب الحرب :

مما سبق ، يتضح لنا أن حالة القوات المسلحة قبيل نشوب الحرب لم تكن تسمح إطلاقاً بالدخول فى حرب ضد إسرائيل فى ذلك الوقت ، والتى نسب للمشير عامر أنه قرر حينئذ أنها على استعداد لتنفيذ إغلاق مضيق العقبة .

واستناداً إلى الحقائق السابق توضيحها يمكن القول إن القرار السياسى بإغلاق

مضيق العقبة لم يكن محسوباً بطريقة صحيحة من الناحية العسكرية بناء على القدرات الحقيقية لكل من مصر وإسرائيل وقتئذ . وهنا يتبادر إلى الذهن ، هل كانت هذه الحالة معروفة للقيادة السياسية وتجاهلتها عند اتخاذ القرارات السياسية – طلب سحب قوات الطوارىء الدولية وإغلاق المضيق – والذى كان مؤكداً أنه يترتب عليها نشوب الحرب ؟ أم أن القيادة السياسية لم تكن تعلم موقف القوات المسلحة ، وهل يقبل أن تكون كل هذه الحقائق غير معروفة لها فى الوقت الذى كان من الطبيعى أنها معروفة لإسرائيل والدول الكبرى ؟ . وإذا كانت هذه الحقائق معروفة للقيادة السياسية ، فهل يقبل أن تزج بالقوات المسلحة فى حرب لم تكن مستعدة لها ؟

ونتيجة للقرار السياسى المتسرع بإغلاق مضيق العقبة والذى لم تحسب نتائجه سياسياً وعسكرياً قبل اتخاذه ، وجدت القوات المسلحة نفسها فى موقف غاية فى الصعوبة بعد أن فرضت عليها الحرب دون أن تكون على استعداد لها .

- فهى تستعد للحرب دون أن يكون هناك استراتيجية عليا للدولة تربط وتنسق العمل السياسى مع العمل العسكرى . وتقحم فى الحرب فى وقت غير مناسب لها .

- وتستعد للحرب برغم أن هيئة عمليات القوات المسلحة قد أوصت فى تقرير لها عام ١٩٦٦ بعدم التورط فى عمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن لنا هذا الحجم الكبير من القوات فى اليمن .

- وتستعد للحرب فى سيناء ضد العدو الرئيسى – إسرائيل – وله التفوق العسكرى ، بينما ثلث قوات الجيش العامل يحارب فى اليمن . وتضطر قوات الجبهة إلى الاعتماد على رجال الاحتياطى غير المدرب الذين وصل عددهم إلى أكثر من نصف عدد المقاتلين .

- ووجدت نفسها تقحم فى الحرب لتحقيق هدف سياسى يتغير من وقت لآخر ، وبالتالى تتعدل وتتغير الخطط والمهام ولا تتمكن القوات من استكمال الاستعداد للحرب حتى فقد الدفاع عن سيناء اتزانه الاستراتجيى عند نشوب الحرب .

- ووجدت نفسها تدخل الحرب فى ظل قيادة عسكرية غير قادرة على تخطيط وإدارة العمليات الحربية للخلل الذى كان موجوداً فى أسلوب القيادة والسيطرة .

- وعلى المستوى "العربى لم يكن هناك تعاون أو تنسيق عسكرى بين مصر وسوريا والأردن الأمر الذى كان يضمن لإسرائيل - المتفوقة عسكرياً - الانفراد بكل جبهة على حدة .
- كل ذلك فى ظروف سياسية دولية وإقليمية ضد مصر . وكل ذلك فى غياب استراتيجية سياسية لمصر وعدم وجود استراتيجية عسكرية لقواتها المسلحة .

فهل هناك أسوأ من هذا الموقف العسكرى والسياسى الذى وضعت فيه القوات المسلحة فى النصف الثانى من مايو والأيام الأولى من يونيو ١٩٦٧ ؟

زيارة لم تتم :

فى هذا الجو الكئيب الذى كنا نعيشه فى سيناء لعدم استقرار الأوضاع العسكرية وعدم استكمال الاستعداد للقتال الذى قد يبدأ فى أى وقت ، تبلغ لنا يوم ٤ يونيو أن المشير عامر سوف يحضر صباح اليوم التالى لتفقد قوات الجبهة وإجراء تنظيم التعاون بين القوات .

وفى صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ كنت مع بعض الزملاء داخل مركز القيادة المتقدم ، بينما توجه الفريق أول مرتجى واللواء أحمد إسماعيل إلى مطار تماده حيث يقابلهما هناك الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى وعدد من القادة ليكونوا جميعا فى استقبال المشير عامر عند وصوله فى الساعة الثامنة والنصف صباحاً .

وبينما القادة ينتظرون فى المطار ، سمعت انفجارات قريبة سرعان ما علمت أنه قصف جوى معاد لمطارى تماده والمليز . ومن فوق تل عال شاهدت الطائرات المعادية تهاجم مطار تماده . أشفقت على القوات - بدون قادتها - فى هذا الوقت ، كما أشفقت على القادة الموجودين فى المطار ، وماذا حدث لهم ، والوقت الذى يستغرقه كل منهم للعودة إلى مركز قيادته إذا لم يكن مصاباً .

اتصلت فوراً بهيئة عمليات القوات المسلحة بالقاهرة لتبليغها بقصف مطارات سيناء ، فعلمت أن باقى المطارات فى منطقة القناة والقاهرة يتم قصفها بواسطة الطائرات الإسرائيلية فى نفس الوقت .

لقد بدأت الحرب .